برنامج الحوكمة
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

٢٠١٨ - ٢٠١٩

مشاركة المعرفة والخبرة لتطوير آليات الحوكمة والإدارة الرشيدة

نشر معايير الحوكمة الرشيدة ومبادئها

دعم عملية الإصالح بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

OECD

سياسات أفضل لحياة أفضل

OECD
سياسات أفضل لحياة أفضل

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تعد منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية جهة دولية تشجّع السياسات وتحاول تطويّر الظروف الاقتصادية والسياسية لسكان المعمورة. وتضمّ ممثلي ٣٦ حكومة من الدول الأعضاء تقع كتابتها بمدينة باريس وتضمّ لجنة مكوّنة من خبراء حكوميين وآخرين يشتغلون في مختلف مجالات عمل المنظمة. كما توفّر المنظمة منتدى يمكّن مختلف الدّول الأعضاء من العمل جنبا إلى جنب والاستفادة من الخبرات والتجارب المشتركة وأيضا العمل على إيجاد حلول لمشاكل مشتركة. كما تساعد المنظمة الدول الأعضاء على فهم ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تقيس معدّل الإنتاجية والتبادلات الدّولية في مجالي التجارة والاستثمارات.

قائمة المحتويات

١. برنامج الحوكمة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

شراكة استراتيجية ٣

لمحة مفصّلة عن مجالات العمل الأساسية الستة ٤

٢. الحوار الإقليمي بشأن السياسات والتقارير الإقليمية

الحكومة المفتوحة ٦

فعالية آليات العمل الحكومي ١٠

سيادة القانون ١٦

المساواة بين الجنسين ١٧

إشراك الشباب في الحوكمة ١٩

الحكومة المحلية ٢١

مركز كازيرتا التدريبي ٢٢

٣. مشاريع الإصلاح الوطني القطرية

الدعم الاستراتيجي لجدول أعمال الحكومة المفتوحة ٢٤

مشروع إيصال صوت المواطن ٢٥

تونس ٢٦

المغرب ٢٨

السلطة الفلسطينية ٢٩

الإمارات العربية المتحدة ٣٠

دعم دخول المرأة إلى البرلمان ٣٢

الشباب في الحياة العامة ٣٤

تعزيز الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي ٣٦

الحكومة المفتوحة ٣٧

سيادة القانون ٣٩

القدرات المؤسسية ٤١

تقريب الإدارة من المواطنين ٤٢

منشورات ٢٠١٨ – ٢٠١٩ – أهمّ الفعاليات المقبلة ٤٣

الهيكل التنظيمي للبرنامج ٤٨

الجهات المانحة ٢٠١٨–٢٠١٩ ٤٩

1

برنامج الحوكمة
لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

برنامج الحوكمة
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – شـراكة استراتيجية

يعد برنامج الحوكمة MENA-OECD التابع لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية استراتيجية تعاون مشترك بين كل من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط من جهة والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية من جهة أخرى.وذلك بهدف مشاركة المعرفة والخبرات ونشر معايير ومبادئ الحوكمة الرشيدة التي تساعد على إرسال مسلسل الإصلاحات في المنطقة.

بالإضافة الي ذلك، فإنّ البرنامج يقوّي أواصر التعاون والمبادرات المتعدّدة التي تنشط في المنطقة، خاصّة برنامج تنزيل شراكة دوفيل للدول السبع الأعضاء ومساعدة الحكومات لتحقيق معايير الاستحقاق حتّى تصبح عضوا في شراكة الحوكمة المفتوحة.

كما يلعب البرنامج دورا استشاريا رائدا من خلال تلك المبادرات. وتتوافق هذه المشاريع مع التزام هذا ويوفر البرنامج هيكل متني لدعم الحوار المتعلق بالسياسات الإقليمية، والخدمات العامة ذات النوعية الجيدة، علاوة على تقديم سياسات أكثر إطلاقا لمبادرات تنموية اقتصادية واجتماعية لرفع استفادة المواطنين من حكومات دول المنطقة.

ولتحقيق هذه الأهداف يعتمد البرنامج على استضافة شبكة من النظراء والخبراء وصانعي السياسات من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وذلك من خلال التبادل المستمر لأفضل الممارسات وتقديم ندوات لبناء يساعد البرنامج على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

يرتكز عمل البرنامج على ستة مجالات رئيسية:

حكومة مفتوحة ومبتكرة

- عملية صنع سياسة مفتوحة وشاملة ومشاركة المواطنين
- سياسات الحكومة الإلكترونية والابتكار في القطاع العام
- أطر النزاهة في القطاع العام ومكافحة الفساد

سيادة القانون

- أداء مؤسسات العدالة
- اليات الوصول الى العدالة القائمة على احتياجات المواطنين

الحوكمة المحلية

- الإصلاح للحد من الفوارق بين المواطنين والهيئات
- بناء القدرات المؤسسية على المستوى الوطني وغير الوطني
- تنمية محلية قائمة على توصيات السياسة العامة

مشاركة وادماج الشباب

- دعم عملية تصميم وتطبيق سياسات قومية لتمكين ومشاركة الشباب
- تعميم مبدأ مراعاة الشباب في صنع السياسات وتقديم الخدمات
- دعم إنشاء هيئات تمثيلية للشباب وتعزيز سياسات مبتكرة لتمكين وإشراك الشباب

المساواة بين الجنسين

- تصميم سياسات مبادئ المساواة بين الجنسين
- المشاركة المتكافئة للنساء فى مناصب صنع القرار
- مراعاة المساواة بين الجنسين في فرص التوظيف في القطاع العام

آليات فعالة للعمل الحكومي

- وضع أطر الميزانية والإنفاق تتسم بالكفاءة والفعالية
- الإصلاح التنظيمي وتبسيط الإجراءات الإدارية
- حوار النظراء بين كبار مسؤولي الميزانية و قادة المشتريات
- إدارة المخاطر

2

الحوار الإقليمي بشأن السياسات والتقارير الإقليمية

مجموعة العمل الأولي: الخدمات المدنية وتعزيز النزاهة

تجمع مجموعة العمل المعنية بالخدمة العامة والنزاهة بين ممارسي السياسات العامة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتشجيع الحوار الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات في مجال إصلاح الخدمة العامة بغية تحقيق النزاهة ووضع سياسات وإنشاء مؤسسات مبتكرة مكافحة للفساد.

يُعقد اجتماع مجموعة العمل الأولى منذ عام ٢٠١٣ بالتوازي مع أسبوع النزاهة للمنظمة. وفي عام ٢٠١٨، واستنادًا إلى التقرير الإقليمي «الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيفية إشراك الشباب في الحوكمة؟»، ناقشت مجموعة العمل تأثير الفساد على الشباب والسياسات العامة اللازمة لتعزيز قدراتهم على مكافحة الفساد. في عام ٢٠١٩، ركّز اجتماع مجموعة العمل على الوصول إلى المعلومات والدور الذي يؤدّيه في تعزيز الشفافية والنزاهة. وقد تضمّن الاجتماع أيضًا عرض النسخة الأولية من التقرير الإقليمي «المؤسسات التي تضمن الوصول إلى المعلومات: بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

الرئيس:
المغرب

الرئيس المشارك:
اسبانيا
تركيا

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٨ - ٢٠١٩

- لتحسين القيام بالتغييرات، من الضروري دمج إجراءات إدارة المخاطر والرقابة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من جهة وتطبيق نماذج إدارة التغيير من جهة أخرى لتعزيز التزام المدراء بنظم الرقابة الداخلية.
- تعتبر العوائق أمام التغيير ودور الإدارة العليا عنصرَيْن حاسمَيْن في عملية تحقيق التغيير.
- يجب أن يصبح التواصل المفتوح والشفافية والتعاون داخل الحكومة وكذلك بين القطاعَيْن العام والخاص أولويات من أجل تعزيز النزاهة ومكافحة الاحتيال والفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- لا يزال تنفيذ إصلاحات الوصول إلى المعلومات والنزاهة هدف يصعب الوصول إليه ويمكن للمؤسسات المستقلّة أن تؤدّي دورًا حاسمًا في هذا السياق.
- يمكن أن يكون الشباب وكلاءَ تغيير فعليين في مكافحة الفساد، وينبغي بذل الجهود للتوعية حول الدور الذي يمكن أن يؤدّوه وتعزيز قدراتهم في هذا المجال.

برنامج العمل

- دعم الوسطاء في تعزيز النزاهة في قطاع الخدمات العامة.
- وضع مؤشرات لتحسين متابعة تنفيذ الإصلاحات في مجال الوصول إلى المعلومات والنزاهة.
- تنظيم حوار بين النظراء حول الشباب ومكافحة الفساد.

اجتماع مجموعة العمل المعنية بالخدمة العامة والنزاهة، ٢٠ مارس ٢٠١٩، باريس، مقرّ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

إمسح لقراءة التقرير

مجموعة العمل المعنية بالحكومة المفتوحة والمبتكرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مجموعة العمل الثانية)

تسمح الابتكارات التكنولوجية بإعادة تحديد العلاقة بين الحكومات والمواطنين. وتدعم مجموعة العمل الثانية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في استغلال كامل إمكانات الحكومة المفتوحة والحكومة الرقمية وسياسات الابتكار من أجل الوصول إلى حوكمة مسؤولة وتشاركية وقطاعات عامة سريعة الاستجابة.

وتدرس هذه المجموعة كيفية تحسين الآليات التشاركية في إطار مبادرات الحكومة المفتوحة من خلال الأدوات الرقمية والابتكارات؛ وكيفية تطبيق قوانين الوصول إلى المعلومات بفعالية في المنطقة وكيفية تحسين الاتصال المؤسسي. ومن خلال التبادل الإقليمي والمقارنات المعيارية والزيارات الدراسية، تنظر المجموعة أيضًا في كيفية تحسين السياسات والخدمات التي تركّز على المواطن.

وقد استضافت القمة العالمية للحكومات وحكومة البرتغال اجتماعات المجموعة الثانية.

الرئيس:
الإمارات العربية المتحدة

الرئيس المشارك:
كوريا الجنوبية
ايطاليا
البرتغال

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٨ - ٢٠١٩

- تساعد توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وضع وتنفيذ إجراءات إصلاحية فعالة للوصول إلى الحكومة المفتوحة، وذلك من خلال تحديد إطار عمل واضح وقابل للتنفيذ وقائم على الأدلة لإدارة الحكومة المفتوحة.
- يعدّ الاتصال المؤسسي دعامةً أساسيةً لهذه الإصلاحات.
- يمكن أن يؤدي الاعتراف بالأهمية الاستراتيجية لاستخدام البيانات وإدارتها إلى تحويل الحوكمة العامة وتقديم الخدمات.
- يمكن للابتكار في القطاع العام أن يدعم التفكير في كيفية وضع السياسات وتنفيذها.

برنامج العمل

- مساعدة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاقتراب من الامتثال لتوصيات المنظمة بشأن الحكومة المفتوحة.
- تنفيذ توصيات تقرير التقييم المقارن لسياسات ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس توصية منظمة التعاون والتنمية بشأن استراتيجيات الحكومة الرقمية.
- دعم نشر ثقافة الابتكار في القطاع العام.

الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بالحكومة المفتوحة والمبتكرة، ٢٨- ٢٩ يناير ٢٠١٩، لشبونة ، البرتغال

فعالية آليات العمل الحكومي

شبكة كبار مسؤولي الموازنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مجموعة العمل الثالثة)

تعتبر الموازنات العامة وثائقَ مهمّةً للتوفيق بين أهداف السياسات العامة. وهي تخضع لمتطلبات خاصة تتعلق بالشفافية والمساءلة.

وتعمل هذه الشبكة كمنتدى فريد لتبادل أفضل الممارسات التي لا مثيل لها من حيث تحديث هياكل الحوكمة وممارساتها واتّباع عمليات أكثر فعاليةً وشفافيةً وتشاركيةً لإعداد الموازنات والإدارة المالية العامة.

إمسح لقراءة التقرير

الرئيس:
قطر

الرئيس المشارك:
إيرلندا

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٨ - ٢٠١٩

- ناقش ممثلو الدول المشاركة مبادئ إعداد الموازنة القائمة على النتائج وتوقعات الإيرادات والنفقات الحكومية الطويلة الأجل والتي يمكن أن تساهم في تحقيق الانضباط المالي خلال فترة ضبط أوضاع المالية العامة.
- شارك ممثلو الدول المشاركة في حوار حول النتائج التي توصل إليها المنشور التالي «إعداد موازنة مراعية للمنظور الجنساني في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» والذي ينظر في الإيجابيات والتحديات المترافقة مع مختلف نماذج القيادة والتنسيق من حيث تعميم المنظور الجنساني وإعداد موازنة مراعية للمنظور الجنساني في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

برنامج العمل

- زيادة التعاون بين المنظمة ودول المنطقة من اجل تعميم أفضل الممارسات في دول المنظمة وتعزيز بناء قدرات الادارة المالية العامة (مثلاً من خلال الاجتماعات والندوات المواضيعية)
- زيادة التعاون مع دول المنطقة لمواصلة تشارك المعارف بين النظراء في دول المنظمة ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تحسين فعالية عمليات إعداد الموازنة والإدارة المالية العامة وشفافيتها.

الاجتماع السنوي العاشر لكبار مسؤولي الموازنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٥-٦ ديسمبر ٢٠١٧، الدوحة

فعالية آليات العمل الحكومي

مجموعة العمل المعنية بالإصلاح التنظيمي وسيادة القانون (مجموعة العمل الرابعة) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تعتبر مجموعة العمل الرابعة منتدىً يسمح لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخبراء الدوليين بتبادل الممارسات الجيدة في مجال الإصلاح التنظيمي وسيادة القانون.

وقد قادت هذه المجموعة عملية مراجعة الإصلاح التنظيمي التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تنطوي على:

١- تقييم تطبيق المبادئ والاستراتيجيات والإجراءات المؤسسية المرتبطة بالسياسة التنظيمية بغية إدارة الإصلاح التنظيمي في ثماني دول من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢- اقتراح أدوات تسمح بتعزيز الشفافية وتحسين جودة اللوائح التنظيمية الجديدة.

٣- تقديم توصيات مبنية علي الميثاق الإقليمي لجودة اللوائح التنظيمية (٢٠١٦) وتوصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن السياسة التنظيمية (٢٠١٢).

الرئيس:
تونس

الرئيس المشارك:
إيطاليا
البرتغال

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٨-٢٠١٩

- يجب إعداد الخدمات القضائية وتقديمها مع التركيز على احتياجات المواطنين والمؤسسات؛
- تنفّذ دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضًا من الإصلاحات التي من شأنها تحسين شفافية اللوائح التنظيمية. ولكن لا يزال هناك بعض الصعوبات التي تجري مواجهتها وهي تتعلق بالتأخيرات في عمليات التشاور وغياب آليات تحليل الأثر أو التقييمات اللاحقة للإصلاحات وغير المنتظمة.
- يجب تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تطبيق لوائح تنظيمية ذات جودة.

برنامج العمل

- دعم مواءمة الإصلاحات التنظيمية المرتبطة بتنفيذ أهداف شراكة دوفيل للدول السبع وميثاقها بشأن الإدارة الاقتصادية وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- توسيع نطاق عمل مجموعة العمل الرابعة للتصدي للتحديات التي تواجهها الفئات المهمّشة والضعيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال
- تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة باستخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات القضائية

السيدة أنابيلا بيدروسو؛ والمستشار القانوني لرئاسة الحكومة في تونس والرئيس المشارك لمجموعة العمل الرابعة **السيد زهير بن تنفوس**؛ ورئيسة قسم المساواة بين الجنسين والعدالة والشمولية في إدارة حوكمة القطاع العام لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **السيدة تاتيانا تيبلوفا**، في ٢٨ مارس ٢٠١٩ في لشبونة.

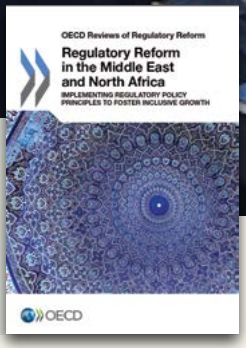

إمسح لقراءة التقرير

ما الذي يمكن تعلمه من التقرير؟

إجراءات التشاور

البيانات مستخرجة من التقرير (المجموع: ٨ دول)

تقييم الأثر المسبق

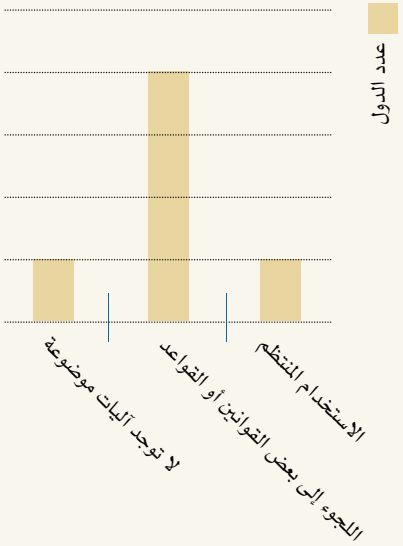

البيانات مستخرجة من التقرير (المجموع: ٦ دول)

شبكة مسؤولي قطاع المشتريات العامة

أنشئت شبكة ممارسي الصفقات العمومية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠١٢ بهدف دعم تعميم أفضل الممارسات فى مجال الصفقات العمومية وتحديد الإحتياجات فى هذا المجال، وتعزيز الحوار الإقليمي على أساس ١٢ مبدأ موحدّاً من توصية المنظمة بشأن الصفقات العمومية:

وكما هو الحال فى العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حُدّد بناء القدرات كركيزة رئيسية وأولوية في إطار الجهود والإصلاحات التي ستُنفّذ في «تقرير تقييم نظم الصفقات العمومية فى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

إمسح لقراءة التقرير

المشاركون في شبكة ممارسي الصفقات العمومية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨، في كازيرتا، إيطاليا.

وبالنظر إلى أهمية القدرات الكبيرة، وضعت المنظمة «خارطة الطريق: كيفية وضع استراتيجية بناء قدرات المشاركة في الصفقات العمومية». وهي تستهدف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقترح خطوات ونماذج مصممة بطريقة تُوجّه الدول حول كيفية إعداد قوة عاملة محترفة وكفوءة في مجال الصفقات العمومية.

عُقد **اجتماع العام ٢٠١٨** لشبكة ممارسي الصفقات العمومية في الشرق الأوسط وشَمال أفريقيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ٢٠ و٢١ نوفمبر في كازيرتا في إيطاليا بالشراكة مع مركز برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد استهدف الحدث صانعي السياسات وخبراء الصفقات العمومية الرئيسيين في المنطقة وجمع ما بين أكثر من ثمانية عشر مشاركًا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس) وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (إيطاليا) والمنظمات الدولية والشريكة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومبادرة سيجما لدعم تحسين الحوكمة والإدارة والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التنمية الأفريقي).

سيادة القانون

تعزيز سيادة القانون لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

طلبت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحصول على مساعدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتعزيز مبادئ سيادة القانون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعمل برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تلبية هذا الطلب من خلال مشاريع وطنية تُنفّذ بالتعاون مع مصر واليمن فضلًا عن برامج بناء القدرات بهدف تعزيز اليقين القانوني، وبالتالي دعم النمو الشامل والحوكمة الرشيدة.

١- تعزيز الكفاءة وثقة عامة الناس بالهيئات والأنظمة القضائية.

٢- زيادة اليقين القانوني لدى المواطنين والمؤسسات.

٣- تعزيز الثقة بالحكومة ودعم الأداء الاجتماعي والاقتصادي.

برنامج العمل

- وضع إطار مؤسسي لتعزيز عنصر سيادة القانون في برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- وضع برامج تُعنى ببناء القدرات لتعزيز استقلالية النظام القضائي وحياده وكفاءته في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحسين إحقاق العدالة وزيادة ثقة عامة الناس بهذا النظام.

المساواة بين الجنسَيْن

مجموعة العمل المعنية بـ «المرأة في المنصة الحكومية» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تؤدّي المرأة دورًا حاسمًا في المطالبة بالانفتاح والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحصول على الفرص. وتدعم مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسَيْن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المساواة في الحقوق وكذلك في الفرص والوصول إلى حقّ التعبير عن الرأي السياسي.

ينصّ تقرير المنظمة عن «المساواة بين الجنسين في الحياة الخاصة والمساواة بين الجنسَيْن في التشريعات والسياسات العامة: الاتجاهات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (٢٠١٤) على توصيات حول:

١. سد الفجوة بين الرجل والمرأة: القضاء على التمييز بين الجنسين.

٢. دعم وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في القطاع العام.

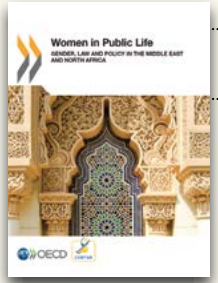

متوفر باللغة العربية
إمسح لقراءة التقرير

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٨-٢٠١٩

- سنّ عدد من البلدان تشريعات مهمّةً لدعم تمكين المرأة ومحاربة العنف ضد المرأة؛
- في حين أنّ للعديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حقيبة وزارية خاصة بتمكين المرأة، سيكون من المهمّ تعزيز النهج والموارد والقدرات المؤسسية ضمن الإدارة العامة لضمان إحراز التقدّم على صعيد المساواة بين الجنسَيْن؛
- يمكن أن تساعد توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٥ بشأن المساواة بين الجنسَيْن في الحياة العامة على دعم تحقيق أهداف تمكين المرأة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

برنامج العمل

- دعم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اعتماد أحكام توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٥ بشأن المساواة بين الجنسَيْن في الحياة العامة؛
- تعزيز المؤسسات والأطر التنظيمية وقدرات التنسيق لمنع العنف ضدّ المرأة والحدّ منه؛
- تعزيز السياسات للسماح بوصول النساء والرجال لمراكز صنع القرارات بشكل متكافئ؛
- مواصلة دعم وتشجيع نقل المعارف والحوار المتعلّق بالسياسات بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتغلّب على العوائق القائمة وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية على مستوى رفيع.

المؤتمرات الإقليمية السنوية لبرنامج «المرأة في المنصة الحكومية»

تجمع المؤتمرات السنوية الإقليمية ما بين ممثّلين عن الحكومات والبرلمانات والمجالس المحلية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وأطراف فاعلة أخرى معنية بالمساواة بين الجنسَيْن في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهي تتيح الفرصة للمشاركين للتعرّف على التطورات الرئيسية وأفضل الممارسات في مجال الوصول المتكافئ بين الرجال والنساء إلى المناصب السياسية، بالاستناد إلى توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للعام ٢٠١٥ بشأن المساواة بين الجنسين في الحياة العامة، فضلًا عن تجارب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المؤتمر الإقليمي رفيع المستوى في المغرب بعنوان «**القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة**» في الرباط، ١٠ – ١١ يوليو ٢٠١٨

المؤتمر الإقليمي لعام ٢٠١٨ في المغرب بعنوان «القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة»

عُقِد المؤتمر رفيع المستوى في ١٠ و١١ يوليو ٢٠١٨ في الرباط، المغرب. وقد نظّمته على نحو مشترك وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية المغربية وبرنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. جمع المؤتمر ما بين أكثر من ١٣٠ مشاركًا بما في ذلك برلمانيين وممثلين رفيعي المستوى من المغرب ومصر والأردن وتونس. وقد تحدّثت البرلمانيات والمستشارات عن مختلف العوائق التي واجهنَها خلال الترشح للانتخابات على غرار النقص في الموارد المالية وعدم ثقة الناخبين الذكور بهنّ بشكل خاص والأفكار النمطية السلبية التي تؤثّر على الطريقة التي ينظر من خلالها عامة الناس إلى قدراتهنّ. وقد تمّ التركيز بشدّة على ضرورة محاربة هذه الصور النمطية، وبشكل أكثر عمومًا، على وضع حدّ لكافّة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

ستُعقد النسخة التالية من المؤتمر الإقليمي بعنوان «المرأة في المنصّة الحكومية» في تونس في يوليو ٢٠١٩.

إشراك الشباب في الحوكمة

متوفر باللغة الفرنسية منذ سبتمبر ٢٠١٧

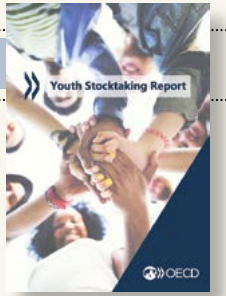

إمسح لقراءة التقرير

النتائج الرئيسية السبع من استبيان إشراك الشباب في الحوكمة

يقدم هذا الكتيب النتائج الأولية للاستبيان ذات النطاق الواسع الذي شاركت فيه سبع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وقطر وتونس). وهو يستكشف فرص مشاركة الشباب في الحياة العامة ويحلّل الجهود التي تبذلها الحكومات والإدارات العامة لاقتراح سياسات وتقديم خدمات تلبي احتياجاتهم الخاصة. ويستند التحليل إلى خمس ركائز:

- اعتماد نهج حكومي شامل لوضع السياسة الشبابية
- القدرات المؤسسية والتنسيق
- الأدوات التي تأخذ بعين الاعتبار مخاوف الشباب في صنع السياسات وتقديم الخدمات
- إشراك الشباب في الحياة العامة وتمثيلهم في مؤسسات الدولة
- الأطر القانونية ومتطلّبات الحدّ الأدنى من السنّ

وتحدّد الوثيقة الاتجاهات المشتركة في إدارة سياسة الشباب وإشراك الشباب في المنطقة وتقدّم توصيات بشأن السياسات بما يتماشى مع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة المحددة في تقرير تقييم إشراك الشباب في الحوكمة الذي أعدّته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان «إشراك الشباب وتمكينهم في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية -كيفية سدّ الفجوة في الحوكمة».

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٨ - ٢٠١٩

- تعمل بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على صياغة استراتيجيات وطنية متكاملة للشباب وتنفيذها. ولكن لطالما كانت عملية الموافقة على هذه الاستراتيجيات وتنفيذها بطيئةً.
- يحول الحدّ الأدنى المرتفع للسنّ دون ترشح الشباب والشابات في الانتخابات المحلية والوطنية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تُبذل الجهود لحثّ الشباب على وضع مبادراتهم الخاصة وتنفيذها لاسيما على المستوى المحلي.

برنامج العمل

- جمع المزيد من الأدلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمقارنة السياسات والقدرات المؤسسية والممارسات الحالية لتقديم سياسات وخدمات للشباب وفقًا الممارسات الجيدة والمعايير الخاصة بالمنظمة.
- مواصلة دعم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تنفيذ المبادرات المبتكرة التي يقودها الشباب على المستوى المحلي ومن خلال نهج النظراء.
- مساعدة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مراجعة بيئتها المؤسسية والقانونية للتصدّي للعوائق التي تحول دون مشاركة الشباب في الحياة العامة وصنع القرار.

المؤتمر الإقليمي للشباب ٢٠١٨، تونس

نُظّم المؤتمر الإقليمي الثاني للشباب بالتعاون مع رئاسة الحكومة ووزارة شؤون الشباب والرياضة يومَيْ ٢٧– ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ في تونس.

برعاية رئيس الحكومة، قامت معالي وزيرة شؤون الشباب والرياضة سنية بن الشيخ وكاتب الدولة لدى وزير شؤون الشباب والرياضة المكلّف بالشباب السيد عبد القدوس السعداوي ومستشار رئيس الحكومة التونسية المعني بالشباب السيد شكري ترزي والأمين العام لوزارة الشباب الأردنية السيد ثابت النابلسي بإلقاء الكلمات الافتتاحية.

تحدّثت سفيرة كندا في تونس السيدة كارول ماكوين باسم مجموعة الدول الصناعية السبع. وقد نظر المؤتمر في الجهود التي بذلتها الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب وإشراك الشباب في الحياة العامة مع التركيز على المجتمعات المحلية. وقد سمحت مبادرات مبتكرة مثل جلسة «قابل الوزير/البرلماني» للش باب بالتحدّث مباشرةً مع ممثلين من الحكومة ونَواب ورئيس بلدية عن طرق تحسين مشاركة الشباب وتمثيلهم في وضع السياسات. وفي إطار برنامج فعاليات مؤسسة TEDx Talk العالمية للشباب، عرض شباب رائدون من الأردن ولبنان والمغرب وتونس مبادراتهم في مجال تمكين الشباب.

الحوكمة المحلية

مجموعة العمل المعنية بالحكم المحلي

يختبر المواطنون السياسات العامة على مستوى المناطق المحلية. تساعد مجموعة العمل المعنية بالحكم المحلي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تقييم وبناء قدرات المؤسسات العامة على المستوى المحلي وقدرة المواطنين على المشاركة في عملية صنع القرار.

الحوكمة المحلية – أداة داعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر السلطات المحلية المدخل إلى الدولة. فهي لاعب رئيسي في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

ويمنحها قربها من المواطنين والمؤسسات مكانةً مثاليةً تسمح لها بـ:

- تحديد الاحتياجات المحلية وفرص الاستثمار؛
- التفاعل مع الأفراد المحيطين بها؛
- تعزيز الثقة بالدولة وتحسين الخدمات العامة؛

دعم إصلاحات الحوكمة المحلية

اعترفت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهمية الحوكمة المحلية وهي تعمل على إصلاح نظام الحوكمة العام لديها من خلال تفويض المحافظات والمناطق والبلديات بالمزيد من المسؤوليات.

وتُبذل الجهود لتمكين الإدارة العامة المحلية والإقليمية كما هي الحال في المغرب وتونس والأردن ومصر مع تفويض السلطات المحلية بالمزيد من المسؤوليات.

في هذا السياق، تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع البلديات لتمكينها من إشراك المواطنين وكافة مستويات الإدارة العامة قدر الإمكان.

وفي إطار برنامجها الخاص بالحوكمة المفتوحة، تساهم المنظمة في إنشاء إدارات عامة شفافة ومسؤولة على المستوى المحلي ويمكن الوصول إليها بسهولة.

وتعمل المنظمة، في إطار عمل الحكومة المفتوحة الذي تدعمه، على بناء حكومات محلية شفافة يمكن الوصول إليها بسهولة وتكون خاضعة للمسؤولية.

مركز كازيرتا التدريبي الخاص ببرنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

أنشأت المدرسة الوطنية للإدارة بإيطاليا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مركز كازيرتا الخاص ببرنامج الحوكمة فى سبتمبر ٢٠١٢ . ويهدف هذا المركز إلى إعداد دورات تدريبية تدعم الإدارات العامة في الدول العربية وتعزيز مبادرات بناء القدرات التي تساهم في حسن أداء القطاع العام وفعاليته وكذلك في الحوكمة الرشيدة.

وتهدف هذه الأنشطة أيضًا إلى تعزيز الدور الذي سيؤديه كبار المسؤولين وممارسي السياسات العامة والخبراء في وضع هذه السياسات العامة بهدف وضع سياسات محسّنة وتنفيذها.

التدريبات

- دور مركز الحكومة في وضع الإصلاحات الخاصة بالقطاع العام وتنفيذها؛
- سياسات عامة فعّالة لتحقيق النمو الشامل؛
- نهج تركّز على المواطنين لتقديم الخدمات القانونية والقضائية؛
- تعزيز مرونة المجتمع في الاستجابة للمخاطر الرئيسية؛
- أطر تقييم لسياسات النمو الشامل؛
- دعم المساواة بين الجنسَيْن في الحياة العامة؛
- وضع سياسات عامة تدعم الحكومة المفتوحة والشاملة؛
- فعالية الخدمة العامة؛
- قطاع عام قائم على البيانات؛
- نهج فعّالة لتصميم السياسات وتقديم الخدمات العامة؛
- إنتاجية القطاع العام؛
- استراتيجية نزاهة للمسؤولين عن تصميم السياسات العامة؛
- تصميم سياسات وتقديم خدمات عامة فعالة؛

الطرق

- دورات تدريبية دولية عالية الجودة
- الحوار بشأن السياسات العامة وتبادل المعارف بين النظراء وإنشاء الشبكات
- زيارات دراسية
- اجتماعات الطاولة المستديرة والندوات ووحدات التدريب

3 مشاريع الإصلاح الوطني القطرية

الدعم الاستراتيجي لجدول أعمال الحكومة المفتوحة وتطبيق قوانين الوصول إلى المعلومات في الأردن ولبنان والمغرب وتونس

مشروع الحكومة المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يدعم مشروع الحكومة المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي يجري تنفيذه حاليًا الأردن ولبنان والمغرب وتونس في تصميم سياسات الحكومة المفتوحة وتنفيذها بالتشاور مع مواطنيها وكذلك تطبيق قوانين الوصول إلى المعلومات. يُموّل المشروع في تونس من قِبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، وفي لبنان من قِبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطيةَ ووزارة الشؤون الخارجية الألمانية، وفي المغرب من قِبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطيةَ وصندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لشراكة دوفيل للدول السبع، وفي الأردن من قِبل صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لشراكة دوفيل للدول السبع.

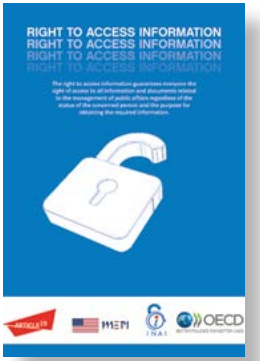

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٨ – ٢٠١٩

- انضمّت تونس (٢٠١٤) والمغرب (٢٠١٨) إلى شراكة الحكومة المفتوحة وهما تنفّذان اليوم خطط عمل الشراكة بما في ذلك الالتزامات بشأن الوصول إلى المعلومات
- وافقت تونس (٢٠١٤) ولبنان (٢٠١٧) والمغرب (٢٠١٨) على قوانين الوصول إلى المعلومات وهي في طور تشكيل اللجان ذات الصلة (تونس في العام ٢٠١٧ والمغرب في العام ٢٠١٩).
- يستخدم المواطنون والمجتمع المدني قانون الوصول إلى المعلومات وتضع الإدارة العامة الإجراءات المناسبة
- التزم المغرب بتوصية المنظمة بشأن الحكومة المفتوحة عام ٢٠١٨

برنامج العمل

- وضع أدلّة للمواطنين حول كيفية الوصول إلى المعلومات
- إعداد برنامج لتدريب المدربين خاص بالموظفين الحكوميين على المستويَيْن الوطني والمحلي في تونس
- تنظيم فعاليات نشر المعلومات حول كيفية استخدام التشريعات للمجتمع المدني ووسائل الإعلام
- إجراء دراسة مقارنة حول لجان الوصول إلى المعلومات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المشاريع القطرية – الأردن ولبنان والمغرب وتونس: مشروع إيصال صوت المواطن

المشروع

تهدف إصلاحات الحكومة المفتوحة إلى تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين في وضع السياسات العامة. وبالتالي هي تعزّز الثقة في الحكومة وتساهم في التأكّد من أنّ السياسات تلبّي الاحتياجات الفعلية. وعلى النحو المحدّد في توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة، يعتبر التواصل عنصرًا أساسيًا في تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة، لأنّه يعزّز الشفافية ويساعد في إبلاغ المواطنين عن الإصلاحات ويشجّع مشاركتهم في الحياة العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات التي نتجت عن التطوّرات في أسواق وسائل الإعلام التقليدية وفورة وسائل التواصل الاجتماعي تغيّر الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنون والحكومات، مما يؤثّر بشكل أكبر على الجهود الحكومية التي تُبذل لتعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة.

في إطار شراكة التحوّل التي تُنفّذ بدعم مالي من وزارة الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع مختلف البلدان في المنطقة منذ عام ٢٠١٦ لتعزيز الاتصال المؤسسي دعماً لمبادئ الحكومة المفتوحة المتمثّلة في الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة المواطنين. ومن خلال هذا التعاون، ساعدت المنظمة على إنشاء شبكة من جهات الاتصال العامة على المستوى الوطني في المغرب، وعزّزت أنشطة الشبكة الحالية في تونس. كما أنتج المشروع تحليلًا وتوصيات لحكومتَيّ البلدَيْن ونفّذ سلسلة من أنشطة بناء القدرات. ستعمل المرحلة الثانية من هذا المشروع على توسيع نطاق الأنشطة ليشمل الأردن ولبنان، وستركّز على الأنشطة في المغرب وتونس على المستوى المحلي.

الإجراءات

- نشر تقارير صوت المواطن في المغرب وتونس بما في ذلك مجموعة من التوصيات ذات المنحى العملي التي تهدف إلى تعزيز مساهمة الاتصال المؤسسي في مبادئ الحكومة المفتوحة.
- إنشاء أوّل شبكة من جهات الاتصال العامة في المغرب ودعم توسيع الشبكة ذات الصلة في تونس لتشارك الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة.
- تنظيم أنشطة متنوّعة لتعزيز القدرات على الصعيدَيْن المحلي والإقليمي للسماح بتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

الأثر

- أنشأ المشروع منصّةً للحوار حول السياسات المرتبطة بالمسائل المُلحّة في مجالَيّ الاتصال المؤسسي والإعلام.
- جرت زيادة القدرة المتمثلة في ٥٠ ممثّلًا للوزارات والهيئات العامة من البلدَيْن على حدّ سواء مع رفع نسبة تمثيل المرأة (٥٠٪).
- تمكّنت حكومتا المغرب وتونس من تحديد سلسلة من الإصلاحات وترتيبها بحسب الأولوية لدعم صوت المواطن. وقد التزم كبار المسؤولين بها وجرى تمكينهم بهدف صياغة هذه الإصلاحات بناءً على الممارسات الجيدة والتوصيات المدعومة بالأدلة الواردة في التقارير.

المشروع

يركّز هذا المشروع على إعادة بناء ثقة المواطنين وتهيئة بيئة جاذبة لمشاريع الأعمال من خلال مساعدة الحكومة التونسية على الوفاء بالتزامات الحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد التي تمّ التعهّد بها في مؤتمر لندن وفي إطار اتفاق قرطاج.

وسيدعم هذا المشروع الذي تموّله المملكة المتحدة جهودَ تونس في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد وتعزيز إشراك الشباب والمؤسسات في الحوكمة العامة.

يركّز المشروع على ثلاثة مجالات أساسية:

١. تعزيز التفاعل مع المواطنين: تحسين جودة وعمليات ثلاث خدمات عامة في ثلاث مناطق تجريبية لإنشاء واجهة تفاعل مع عامة الناس والحد من مخاطر الفساد ووضع آلية مراقبة تؤكّد أنّ المواطنين قادرون على مكافحة الفساد.

٢. إنشاء روابط: الاتصال: تعزيز القدرات وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الحوكمة والرقابة ومكافحة الفساد.

٣. تحقيق الازدهار: تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات العامة وشفافية الصفقات العمومية.

مؤتمر مع وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة **السيد أليستر بيرت**، ورئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في تونس **السيد كامل العيادي**، ومدير إدارة حوكمة القطاع العام في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **السيد رولف ألتر**، بحضور الأمين العام للحكومة وسفير المملكة المتحدة في تونس، بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٧.

الأثر المتوقّع

- تحسين العلاقة بين المواطن والدولة من خلال تقديم خدمات عامة أفضل للمواطنين على المستوى المحلي وتطبيق آليات فعّالة لممارسة الرقابة وتقديم الشكاوى.
- زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالَيْ الحوكمة والنزاهة وتحسين مراقبة التوصيات التي توضع على هذا الأساس ومتابعتها.
- تحسين تقديم الخدمات العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وتوسيع نطاق فرصة مشاركة هذه الشركات في مناقصات الصفقات العمومية.

الإجراءات

- دعم تنفيذ توصيات فحص قابلية ممارسة الفساد لتحسين تقديم الخدمات العامة المحلية.
- دعم نشر مواثيق المواطنين التي تنص على التزامات الجودة لمقدّمي الخدمات وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال مراقبة الامتثال لهذه الالتزامات.
- تنفيذ أنشطة بناء القدرات لدى وحدات الحوكمة لزيادة التكامل المستعرض بين مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد داخل المؤسسات العامة.
- دعم متابعة التوصيات التي تُعطى بعد تنفيذ المراقبة وتعزيز قدرات المفتّشين.
- تحسين تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة على أهمية النظام القضائي واللجوء إلى العدالة فضلًا عن فرص التمويل على المستوى المحلي
- تأمين الدعم في الموقع لدمج إدارة المخاطر في الإجراءات الخاصة بالصفقات العمومية في كافّة مؤسسات الدولة

المشاريع القطرية – تونس: تعزيز وصول النساء إلى مراكز صنع القرار في الإدارة العامة على كافة المستويات بما في ذلك المجالس المحلية المنتخبة

المشروع

يعتبر إشراك المرأة في صنع القرار وتحديد جداول الأعمال أمرًا بالغ الأهمية إذا ما أردنا أخذ أولويات كافّة أفراد المجتمع واحتياجاتهم بعين الاعتبار في السياسات العامة والبرامج والقوانين واللوائح التنظيمية والمؤسسات.

لذلك تماشيًا مع الأولويات الاستراتيجية لتونس ومن خلال الدعم المالي والفني المقدّم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجهود التي تُبذل حاليًا في البلاد لتعزيز وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار على كافة مستويات الإدارة العامة بما في ذلك المجالس المحلية المنتخبة (٢٠١٦ – ٢٠١٧).

وسيجري تطوير هذَيْن المسارَيْن بصورة مشتركة من أجل تعزيز اتباع نهج منظم للمساواة بين الجنسَيْن في الحياة العامة. وبالتالي، يمكن أن يؤدي تعزيز مشاركة النساء في الهيئات المنتخبة محليًا إلى تحسين فرصهنّ في الوصول إلى السلطة السياسية على أعلى مستويات الإدارة العامة.

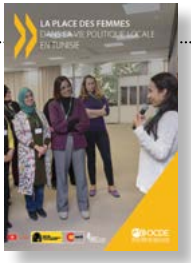

بعثة تقصي الحقائق في العاصمة تونس والقيروان، ٩– ١٢ مايو ٢٠١٧، زيارة إلى وزارة الشؤون المحلية والبيئة بحضور **الوزير رياض معخر**.

الإجراءات

- إجراء تقييم شامل للوضع الحالي في الإدارة العامة التونسية والمجالس المحلية المنتخبة . ويركّز هذا التقييم على مجموع سياسات إدارة الموارد البشرية التي تأخذ في الاعتبار المساواة بين الجنسَيْن والأطر المؤسسية والسياسات العامة التي تدعم المساواة بين الجنسَيْن وتحقيق التوازن بين العمل/الحياة الخاصة في القطاع العام والعمليات التي تعتمدها المجالس المحلية في هذا المجال.
- استكمال هذا التقييم من خلال تحليل متعمق لوزارتين تجريبيتين – وزارة المالية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري– بالإضافة إلى مجلسَيْن محليَيْن منتخَبَيْن – العاصمة تونس والقيروان – لتحديد المشاكل الملموسة.
- تنظيم جلسات استشارية وحوارات لدعم تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب.

الأثر

- مساعدة تونس على الالتزام بتوصية المنظمة بشأن المساواة بين الجنسَيْن في الحياة العامة.
- زيادة الوعي داخل الجهاز التنفيذي، على الصعيدين المحلي والوطني، حول الثغرات والإيجابيات القائمة المرتبطة بوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والتمثيل المتساوي على كافّة مستويات الإدارة العامة.
- زيادة الوعي داخل الجهاز التنفيذي، على الصعيدين المحلي والوطني، حول الآليات والأدوات التي تسمح بدمج قضايا المساواة بين الجنسَيْن في البرامج والسياسات العامة التي توضع.

المشاريع القطرية – المغرب: تمكين المؤسسات المحلية

المشروع

مع اعتماد دستور جديد عام ٢٠١١ وبدء عملية «الجهوية المتقدمة»، دخل المغرب في عملية إصلاح نتج عنها تفويض السلطات المحلية بالمزيد من المسؤوليات؛ ويكمن الهدف من ذلك في زيادة إشراك المواطنين في الحوكمة العامة على المستوى المحلي.

- بين عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٧، ساهمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تعزيز قدرات المؤسسات العامة على مختلف مستويات الحكومة لتمكينها من تولي مسؤولياتها الجديدة.
- منذ عام ٢٠١٨، سمحت المرحلة الثانية من المشروع بدعم منطقة جهة طنجة تطوان الحسيمة على وجه الخصوص في إصلاحاتها الجارية في مجال إدارة الموارد البشرية وتبسيط الإجراءات الإدارية ومشاركة المواطنين.

الإجراءات

- مراجعة النظراء للإصلاحات المطبّقة على صعيد الإدارة المحلية في منطقة جهة طنجة تطوان الحسيمة
- دعم الحوار المتعلّق بالسياسات ما بين السلطات المحلية والحكومة المركزية والمجتمع المدني
- المشاركة في تصميم التوصيات حول الإصلاحات

الأثر

- تحسين التنسيق بين مستويات الحكومة (المركزية والإقليمية والمحلية) لتنفيذ الإصلاح
- بناء قدرات السلطات المحلية (الكفاءة والمرونة والشفافية والشمولية)
- دعم مشاركة المواطنين على المستوى المحلي
- تحسين المشاركة في تصميم الخدمات العامة المقدّمة على المستوى المحلي

المشاريع القطرية - السلطة الفلسطينية: تعزيز المؤسسات

النتائج الرئيسية خلال ٢٠١٧- ٢٠١٨

١. تتوافق مدونة قواعد السلوك للسلطة الفلسطينية مع معايير النزاهة الخاصة بالمنظمة.

٢. يقترح الكتيب الخاص بسيادة القانون إطلاق آلية تشاور في عمليات صنع القرار بشكل منظّم.

٣. تقوم استراتيجية الحكومة الإلكترونية بعمل رائد في مجال تحسين تقديم الخدمات العامة.

٤. أعلن رئيس الوزراء عن أنّ الحكومة تهدف إلى الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة.

المشروع

منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٣، أبرمت المنظمة شراكةً مع السلطة الفلسطينية بعنوان «مبادرة دعم السلطة الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية في مجال الحوكمة العامة:

١. محاربة الفساد.

٢. تعزيز سيادة القانون.

٣. تحسين تقديم الخدمات.

إمسح لقراءة التقرير

موّلت حكومة النرويج هذه الشراكة وتمّ ترسيخها في منصّة مؤسسية راسخة منسّقة مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.

ونُفّذ ٥٠ نشاطًا في إطار هذا المشروع كما شارك فيه العديد من نظراء المنظمة. وقد قدّم أحد كبار المسؤولين المحليين المتمرسين المساعدة في الميدان. وفي عام ٢٠١٨- ٢٠١٩، دعمت المنظمة إطلاق مدونة قواعد السلوك بعد أن كانت قد ساعدت في صياغتها سابقًا.

المشروع

اضطّلعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدور رائد في الدورة السابعة من القمة العالمية للحكومات التي عُقدت في دبي في الفترة الممتدّة ما بين ١٠ و١٢ فبراير ٢٠١٩. وخلال الجلسة العامة الافتتاحية للقمة، تحدّث الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنجيل غوريا عن الطريقة التي يمكن من خلالها للحكومات الجديدة الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة التي تحوّل اقتصاداتنا وحكوماتنا ومجتمعاتنا بطرق معقدة وغير متوقّعة في الكثير من الأحيان.

كما شاركت المنظّمة في تنظيم عدد من الأنشطة والاجتماعات السابقة للقمة نذكر منها المنصة العالمية حول إدارة المخاطر المستقبلية، حلقة نقاش حول النوع الاجتماعي وكيفية سدّ الفجوات بين الجنسَيْن في مراكز صنع القرارات، تشكيل لجنة تُعنى بالابتكار في الحكومة. شاركت المنظمة أيضًا في سلسلة أنشطة منصّة ODD en action وفي نقاشات مواضيعية لقياس الرفاه الاجتماعي وكذلك في لجنة حول انتقال الشباب إلى مرحلة الرشد.

إنّ القمة العالمية للحكومات هي منتدى يُعقد سنويًا ويضمّ أكثر من ٤٠٠٠ مشارك لمناقشة مستقبل الحكومات وصياغته ومناقشةً تقديم الخدمات العامة. تنظر القمة في مستقبل الحكومات في ضوء التطورات التكنولوجية المتقدّمة وتوقّعات المواطنين. وتعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية شريكًا استراتيجيًا للقمة العالمية للحكومات منذ عام ٢٠١٣، وهي تساعد في تحديد الخصائص الرئيسية لحكومة المستقبل.

الإجراءات

- ركّزت المنصة العالمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «الحوكمة وإدارة المخاطر المستقبلية» على الطريقة التي تعزّز من خلالها البلدان والمؤسسات إدارتها للمخاطر في مختلف المجالات بدءًا من تصميم المؤسسات وصولًا إلى الشمولية والشفافية والمساءلة لتحسين الاستجابة لتحديات إدارة مخاطر الكوارث.
- انطوت النسخة الثالثة من تقرير «تبني الابتكار في الحكومة: الاتجاهات العالمية ٢٠١٩»، التي أعدّها مرصد الابتكار في القطاع الحكومي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي في الإمارات العربية المتحدة، على استعراض شامل للطرق التي تحوّل من خلالها الحكومات عملياتها وتحسّن حياة الأفراد من خلال الابتكار. ويستند هذا التقرير على تحليل ٥٤٢ ابتكارًا في ٨٤ بلدًا.
- نظرت حلقة النقاش حول عدم المساواة بين الجنسَيْن في دور الأدوات الحكومية، على غرار الميزانية المراعية للمنظور الجنساني وشمولية الصفقات العمومية ونهج الرؤى السلوكية، في تعزيز المساواة بين الجنسَيْن وتغيير القواعد والسلوكيات الأساسية في هذا المجال في مكان العمل وفي الوصول إلى مراكز صنع القرارات.

الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **أنجيل غوريا** في القمة العالمية للحكومات، ١٠ -١٢ فبراير ٢٠١٩، دبي.

المشاريع القطرية - الإمارات العربية المتحدة: دليل التوازن بين الجنسين-خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة

المشروع

تساعد المنظمة الإمارات العربية المتحدة على تحسين السياسات وبيئات العمل من منظور المساواة بين الجنسَيْن. يهدف مجلس التوازن بين الجنسَيْن، الذي يعتبر مؤسسة اتحادية، إلى تشجيع الإمارات العربية المتحدة على تعزيز دور النساء باعتبارهنّ شريكات أساسيات في بناء مستقبل البلاد. ويعتبر هذا المجلس شريكًا وطنيًا للمشروع ومركزَ تنسيق له.

بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧، أطلقت نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ماري كيفينيمي «دليل التوازن بين الجنسَيْن: خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة» في دبي مع نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم.

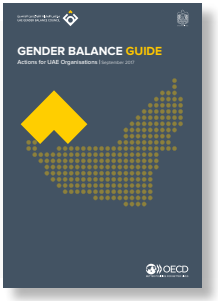

إمسح لقراءة التقرير

الإجراءات

- وضع «دليل التوازن بين الجنسَيْن: خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة» الذي يعتبر أداةً تسمح للمؤسسات في الإمارات بدعم إعادة التوازن بين الجنسَيْن في مجالات العمل. وتنطوي المجالات الخمسة التي يتناولها الدليل على: الالتزام والرقابة، ودمج المساواة بين الجنسَيْن في السياسات والبرامج ودعم التوظيف الذي يراعي المساواة بين الجنسين وتحسين التوازن بين الجنسين في مراكز القيادة وأخيراً التواصل في هذا المجال.
- إطلاق الدليل في حدث رفيع المستوى من أجل إعطائه قوّة دفع وإشراك كافة الجهات الفاعلة المعنية على أعلى مستوى لضمان التطبيق الفعلي لتوصيات الدليل في كافة المؤسسات في دولة الإمارات.
- ورشة عمل بمناسبة إطلاق الدليل للمسؤولين في الإدارات العامة ومؤسسات القطاع الخاص. وقد تناول البحث «كيفية القيام بذلك» «وكيفية التأكّد من نجاح الأمر».

الأثر

- بناء الوعي لدى المدراء والموظفين حول أهمية التوازن بين الجنسين.
- وضع آليات تعزّز التمثيل الأكثر توازناً بين الجنسَيْن داخل المؤسسات العامة والخاصة في الإمارات العربية المتحدة.
- تحقيق تمثيل أكثر توازنًا بين الجنسَيْن في مكان العمل، بما في ذلك في المناصب القيادية.

المشاريع القطرية - مصر والأردن والمغرب وتونس: نحو حكومات مفتوحة وشاملة: دعم دخول المرأة إلى البرلمان ومشاركتها في وضع السياسات

المشروع

يدعم هذا المشروع متعدّد البلدان، المموّل من صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابع لشراكة دوفيل للدول السبع، جهودَ كلّ من مصر والأردن والمغرب وتونس للنهوض بسياسات الحكومة المفتوحة ودمج منظور المساواة بين الجنسين في العمل البرلماني وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. و في إطار برنامج متعدّد البلدان على وجه الخصوص (٢٠١٥ - ٢٠١٨، في مصر والأردن والمغرب و ٢٠١٦- ٢٠١٩ في تونس)، ينفّذ مشروع صندوق التحوّل إجراءات تعزّز عمل المؤسسات الرئيسية لمساعدتها على تحسين تحليلها للمشاكل والفرص في ما يتعلق بوصول النساء إلى مراكز صنع القرار مع تعزيز قدرات المرشحات في الانتخابات المحلية والوطنية. ويهدف المشروع إلى تحسين قدرة البرلمانات على ومنظمات المجتمع المدني الداعمة للنساء على إجراء المشاورات العامة في ما يتعلق بكافة العمليات التشريعية.

تدريب المرشحات في الانتخابات المحلية التي نُظّمت في صفاقس، تونس في ١٢ - ١٣ أبريل ٢٠١٨

الإجراءات

- إجراء تقييمات وطنية للفرص والتحديات التي تواجه النساء المرشحات في تونس والمغرب والأردن ومصر؛ ودراسة مراعاة المساواة بين الجنسَيْن في البرلمانات لوضع توصيات خاصة بالسياسات العامة في مختلف البلدان.
- تنظيم ورش عمل تدريبية للمدربين وندوات لبناء قدرات المرشحات في الانتخابات التشريعية والمحلية.
- تنظيم جلسات استشارية حول العمليات الانتخابية وظروف العمل في البرلمانات، كاستراتيجيات منع المضايقات التي تُمارس في عالم السياسة والمعاقبة عليها على سبيل المثال.
- تنظيم جلسات استشارية عامة لبناء قدرة البرلمانات والمجتمع المدني على صياغة تشريعات تراعي المساواة بين الجنسين والتشاور مع المواطنين.
- إجراء حوار إقليمي سنوي حول سياسات مشاركة النساء في الحياة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تشارك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في هذه المنطقة وغيرها.
- زيارة دراسية سنوية تهدف إلى تعزيز الحوار وتبادل الممارسات الجيدة بين البرلمانيين وأعضاء المجالس المحلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المُشاركة في المشروع.

المشاريع القطرية - مصر والأردن والمغرب وتونس: نحو حكومات مفتوحة وشاملة: دعم دخول المرأة إلى البرلمان ومشاركتها في وضع السياسات

الأثر

- تمّ تعزيز قدرات مجموعة من النساء القادرات على الترشح في الانتخابات المحلية والوطنية: فازت ٩٧ مرشحةً، كُنّ قد شاركنَ في الدورة التدريبية التي نظّمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في الانتخابات البلدية في تونس عام ٢٠١٨.
- تمّ تعزيز قدرات مجموعة من النساء القادرات على الترشح في الانتخابات المحلية والوطنية: فازت ٢٣ مرشحةً، كُنّ قد شاركنَ في الدورة التدريبية التي نظّمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في الانتخابات في أغسطس ٢٠١٧.
- إدراك الجهات الفاعلة الرئيسية لماهية الصعوبات والفرص المرتبطة بوصول النساء إلى مراكز صنع القرارات العامة.
- تعريف النواب على ممارسات مراعاة المساواة بين الجنسَيْن في صياغة القوانين والسياسات بالاستناد إلى الممارسات الجيدة على المستوى المحلي وإنّما أيضًا الإقليمي والعالمي.
- زيادة قدرة النساء الناشطات في العمل السياسي على الاعتماد على دعم النظراء والتوجيه والتجمعات النسائية في ما يتعلق بجداول أعمال السياسات المراعية للمساواة بين الجنسَيْن.
- زيادة قدرة البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة في عمليات المشاورات العامة لمراعاة المساواة بين الجنسَيْن في عملية صياغة السياسات.

العضو في مجلس النواب الإيطالي **ليا كوارتابيل** تتحدث في الدورات الاستشارية والتشاركية التي نُظّمت في تونس العاصمة، تونس في ١٨ - ١٩ مارس ٢٠١٩.

المشاريع القطرية – الأردن والمغرب وتونس: الشباب في الحياة العامة: نحو مشاركة مفتوحة وشاملة للشباب

المشروع

يدعم هذا المشروع متعدّد البلدان، المموّل من دولة قطر، الأردن والمغرب وتونس في تعزيز إجراءات الحوكمة العامة التي تحثّ الشباب والشابات على الانخراط في الحياة العامة والاستفادة من تأثيرات السياسات التي تستهدف الشباب. وبالتعاون مع وزارات الشباب والوزارات التنفيذية والبرلمان والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب، تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجهود التي تُبذل حاليًا لصياغة استراتيجيات وطنية للشباب وتنفيذها، وتفعيل مجالس الشباب الوطنية والمحلية، واستكشاف طرق مبتكرة لإشراك الشباب في الحوكمة العامة تحثّهم على السعي لأخذ متطلباتهم واحتياجاتهم بعين الاعتبار من قبل كافة الإدارات العامة. ويُقدّم المشروع فرصًا لإجراء حوار إقليمي حول السياسات ويدعم كلّ بلد في تنفيذ التوصيات المعطاة له على أرض الواقع.

الإجراءات

- دعم صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية متسقة للشباب وإنشاء هيئات تمثيلية للشباب.
- عرض ومناقشة التقييمات الوطنية للتحديات التي يواجهها الشباب والفرص المتاحة لهم لكي يصبحوا مواطنين فاعلين ويحصلوا على الخدمات العامة المخصصة لهم.
- تقديم المساعدة الفنية ودعم التنفيذ العملي على المستويَيْن الوطني والمحلي على أساس النتائج الأولية للتقييمات الوطنية.

الأثر

- الأردن: أُطلق برنامج سفراء الشباب المحليين في أبريل ٢٠١٩، وهو سيساعد ١٠٠ شاب على وضع مبادراتهم الخاصة وتنفيذها من خلال مراكز الشباب المحلية.
- المغرب: بناءً على التوصيات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، انطلقت بسرعة المناقشات حول كيفية تعزيز التنسيق والتعاون بين المجلس الاستشاري الوطني للشباب والمجالس الإقليمية والمحلية. كما يجري العمل على إقرار سياسة وطنية متكاملة للشباب. فضلًا عن ذلك، تعدّ مدينة سلا دليلًا عن مشاركة الشباب على المستوى المحلي.
- تونس: وُضعت استراتيجية قصيرة المدى (٢٠١٨– ٢٠٢٠) بما في ذلك مشاريع مشتركة بين الوزارات. وبناءً على توصيات المنظمة، أُطلقت خطة إصلاح لبيوت الشباب (بيوت الشباب ٢,٠) مع تنفيذ مشروع تجريبي في منطقة محرومة في تونس. كما يجري العمل على صياغة قانون حول التعليم غير النظامي للشباب في بيوت الشباب مع اتّباع نهج شامل.

نُظّم المؤتمر الإقليمي الثاني للشباب تحت عنوان «المشاركة المحلّية للشباب: لنفكّر مع الشباب» بالتعاون مع رئاسة الحكومة ووزارة شؤون الشباب والرياضة يومَيّ ٢٧– ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ في تونس.

المشاريع القطرية – الأردن: تعزيز الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي

المشروع

يدعم هذا المشروع متعدّد البلدان، المموّل من يدعم المشروع (٢٠١٦– ٢٠١٩) الأردن والمغرب وتونس في تعزيز إجراءات الحوكمة العامة التي تحثّ الشباب والشابات على الانخراط في الحياة العامة والاستفادة من تأثيرات السياسات التي تستهدف الشباب. وبالتعاون مع وزارات الشباب والوزارات التنفيذية

والبرلمان والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب، تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجهود التي تُبذل حاليًا لصياغة استراتيجيات وطنية للشباب وتنفيذها، وتفعيل مجالس الشباب الوطنية والمحلية، واستكشاف طرق مبتكرة لإشراك الشباب في الحكومة العامة تحثّهم على السعي لأخذ متطلباتهم واحتياجاتهم بعين الاعتبار من قبل كافة الإدارات العامة. ويقدّم المشروع فرصًا لإجراء حوار إقليمي حول السياسات ويدعم كلّ بلد في تنفيذ التوصيات المعطاة له على أرض الواقع.

سعادة السفير الإسباني **سانتياغو كاباناس أنسورينا**، معالي الوزير **عماد فاخوري**، السيدة **ماري كيفينيمي**، سعادة السفير الفرنسي **ديفيد بيرتولوتي**، السيد **شحادة أبو هديب**، والدكتور **حمدي القبيلات** في مؤتمر إطلاق تقرير التقييم الاستراتيجي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٧ فبراير ٢٠١٧

إمسح لقراءة التقرير

الإجراءات

- تقييم إجراءات الحوكمة الحالية في البلاد.
- تحليل التأثير الذي سينتج عن القوانين الجديدة على سياسات الحوكمة ومشاركة المواطنين.
- صياغة دليل عن الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.
- صياغة تقرير يقيّم ممارسات الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، ولا سيما عملية تقييم الاحتياجات في الأردن.
- بناء القدرات اللازمة لدعم وضع السياسات العامة وتقديم الخدمات العامة الشاملة والفعّالة.

الأثر

- تعزيز التنسيق بين الوزارات التي لها مصلحة رئيسية في الإصلاحات المتعلقة باللامركزية من خلال تشكيل لجنة توجيهية.
- عملية أكثر شمولية من خلال إنشاء شبكة منظمات المجتمع المدني الداعمة للحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في الأردن والتي ستكون بمثابة منصة وطنية لتعزيز مشاركة المواطنين بشكل منظّم في صياغة السياسات العامة وتنفيذها وتقديم الخدمات العامة على المستوى دون الوطني.
- التنفيذ الفعال للإصلاحات المتعلّقة باللامركزية، على أساس المشورة المتعلّقة بالسياسات والممارسات الدولية الجيدة، للتأكّد من الأخذ بعين الاعتبار الميزانيات المحلية واحتياجات التنمية في خطط التنمية الوطنية.

المشاريع القطرية – الأردن: دعم تنسيق وتنفيذ خطط العمل الوطنية في الأردن في إطار شراكة الحكومة المفتوحة

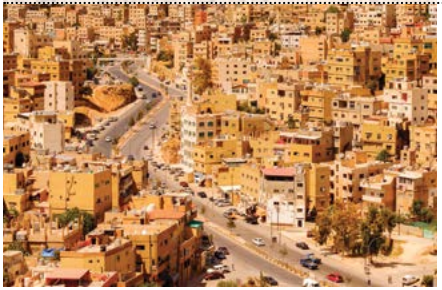

المشروع

باعتبار الأردن أحد الأعضاء المؤسسة لبرنامج الحكومة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، عمل بصورة وثيقة مع المنظمة لإصلاح قطاعه العام بما يتماشى مع مبادئها وممارساتها. وساعدت المنظمة أيضًا هذا البلد على وضع خطة عمله الثالثة المرتبطة بشراكة الحكومة المفتوحة وهي حاليًا تدعم تنفيذ هذه الخطة.

في هذا المشروع، ستعمل المنظمة كشريك استراتيجي للأردن على مدى أربع سنوات (٢٠١٧– ٢٠٢١) من خلال تقديم الدعم الفني للحكومة الأردنية للوفاء بكافة التزاماتها التي تعهّدت بها في خطة العمل وكذلك تشجيع النهج التشاركية في تنفيذها. وأخيرًا، يهدف المشروع إلى تعزيز الثقة والاندماج الاجتماعي وكذلك المساعدة في تحقيق الازدهار والديمقراطية في المجتمعات. كما أنّ المشروع مموّل من صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابع لشراكة دوفيل للدول السبع.

الإجراءات

- تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة؛
- تحليل جدول عمل الحكومة المفتوحة في الأردن بما في ذلك التقدّم المحرز على صعيد شراكة الحكومة المفتوحة، بناءً على توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٧ بشأن الحكومة المفتوحة؛
- دعم أنشطة التنسيق والتنفيذ الخاصة بالحكومة المفتوحة والتي تطبّقها وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛
- تنفيذ أنشطة تعزّز قدرات إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الأنشطة المُضطلع بها كجزء من خطة العمل الوطنية الثالثة وتقييمها.

الأثر

- ستُجهّز الوزارات التنفيذية بشكل أفضل لتنفيذ أهداف خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة بالتعاون مع مركز الحكومة وكذلك لفهم نقاط القوة والتحديات المشتركة بهدف أخذها بعين الاعتبار في الجهود اللاحقة المرتبطة بالحكومة المفتوحة.
- سيعزّز تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة بنجاح الحوكمة العامة في الأردن وجدول أعمال الحكومة المفتوحة مع إنشاء نموذج تعاون في البلد وفي أماكن أخرى في الوقت عينه.
- ستكون الوزارات والهيئات قادرةً على الاستفادة من قدرات التعاون والتواصل الضرورية لوضع خطة العمل الوطنية الرابعة وتنفيذها، وكذلك تعزيز مبادرات مشاركة المواطنين على نطاق أوسع.

المشاريع القطرية – المغرب: دعم الإصلاحات المرتبطة بالحكومة المفتوحة لتعزيز الثقة بالإدارة العامة في المغرب

المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الحوكمة العامة من خلال دعم وضع السياسات المفتوحة في المغرب.

سيدعم المشروع المغرب في تنفيذ خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، ووضع إطار حوكمة مناسب مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وزيادة الوعي داخل الجهاز التنفيذي على المستويين الوطني والمحلي وتعميم الحوكمة المفتوحة من خلال السياسات العامة. وفي الوقت نفسه، سيدعم المشروع المغرب في الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة.

كما أنّ المشروع مموّل من صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابع لشراكة دوفيل للدول السبع على طول الفترة الممتدة بين سبتمبر ٢٠١٧ وحتى نوفمبر ٢٠٢٠ وهو سيُنفّذ بصورة مشتركة مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المغرب – «حول الحكومة المفتوحة والحصول على المعلومات»، ١٣– ١٤ مارس ٢٠١٩، الرباط

الإجراءات

- مساعدة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية في تنفيذ خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة؛
- دعم الحكومة في تعزيز التعاون القوي بين المؤسسات وقدرات الاتصال؛
- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في الإصلاحات المرتبطة بالحكومة المفتوحة؛
- يستفيد المشروع أيضًا من خبرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتجارب الدول الأعضاء فيها وكذلك الممارسات الجيدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- يستفيد المشروع أيضًا من مساندة المشروع العالمي للحكومة المفتوحة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي يدعم الجهود التي تبذلها مختلف البلدان حول العالم للحصول على حكومات أكثر شفافيةً وقابليةً للمساءلة؛

الأثر

- سيجري تعزيز قدرات الوزارات التنفيذية لتنفيذ خطة عمل الحكومة المفتوحة بشكل منسّق للغاية وفهم التحديات المشتركة التي تواجه الإصلاحات المرتبطة بالحكومة المفتوحة على كافة مستويات الحكومة.
- سيسمح تنفيذ الإصلاحات المرتبطة بالحكومة المفتوحة للأطراف المعنية بالاطّلاع على عملية وضع السياسات العامة من خلال زيادة الشفافية ومشاركة عامة الناس.
- سيستوفي المغرب المتطلبات الدولية للانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة.

المشاريع القطرية – مصر: تعزيز سيادة القانون- تقديم خدمات قضائية وسنّ قوانين فعّالة وشفّافة

اجتماع فريق الخبراء مع قضاة محكمة النقض المصرية، ٢٧ أبريل ٢٠١٩، القاهرة، مصر

المشروع

يعتبر صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابع لشراكة دوفيل للدول السبع اتفاقية تعاون مشترك مع بنك الأفريقي للتنمية يدعم:

١. فعالية وكفاءة تحقيق العدالة.

٢. شفافية عملية وضع التشريعات ومشاركة عامة الناس فيها.

	محكمة النقض	وزارة العدل
الإجراءات	وضع خطة عمل إصلاحية وتنفيذها.	إعداد خطة عمل للمشاركة في صنع القرارات.
	تنظيم ندوات لبناء قدرات إدارة الملفات في محكمة النقض بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي.	تنظيم اثني عشر نشاطًا لبناء قدرات وزارة العدل بما في ذلك زيارات دراسية إلى إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وهولندا وكندا.
	تنظيم زيارة دراسية إلى فرنسا وبلجيكا وهولندا لكبار القضاة في المحكمة.	وضع دليل حول صياغة القوانين.
	وضع استراتيجية اتصالات.	بناء القدرات لتنفيذ التوجيهات التي يتضمنها الدليل في وزارة العدل.
الأثر	يجري العمل على أتمتة الإجراءات للوصول إلى المحاكم والقضاة بشكل أفضل.	صياغة قوانين ولوائح تنظيمية أكثر كفاءةً واتّساقًا.
	تحسين التواصل مع الشركاء الداخليين والخارجيين بشأن جدول أعمال إصلاح المحكمة.	عملية صنع قرارات أكثر شفافيةً.

المشاريع القطرية - اليمن: تعزيز سيادة القانون - تنمية قدرات النظام القضائي

المشروع

بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، يعزّز مشروع صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)، التابع لشراكة دوفيل للدول السبع، القدرات القضائية لتحسين نزاهة نظام المحاكم وفعاليته والوصول إلى العدالة. وهو سيقدّم المساعدة الفنية للحكومة اليمنية لوضع وثيقة توجيه استراتيجي في إطار الاستراتيجية التي أعدّتها وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الإجراءات	إعداد وثيقة توجيه استراتيجي للمؤسسات القضائية اليمنية
	تنفيذ أنشطة تعزّز القدرات من أجل تحسين كفاءات وزارة العدل والقضاة والمدعين العامين ونزاهتهم والهياكل التنظيمية ذات الصلة.
الأثر	تحسين الحوار بين المؤسسات القضائية اليمنية ونزاهتها وقدراتها في خضمّ النزاع وما بعد النزاع

المشاريع القطرية – اليمن: بناء القدرات المؤسسية للاستعداد للتعافي وإعادة الإعمار في اليمن

وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن الدكتور **محمد سعيد السعدي**، ونائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور **منصور مختار**، ومدير إدارة حوكمة القطاع العام في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية السيد **ماركوس بونتوري**، في ١٠ يوليو ٢٠١٨، جدة

المشروع

استنادًا إلى إطار التعاون الذي وضعته وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وافق صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لشراكة دوفيل للدول السبع على مشروع «بناء القدرات المؤسسية للاستعداد للتعافي وإعادة الإعمار في اليمن» في فبراير ٢٠١٨. وتنفّذ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الإسلامي للتنمية المشروع بشكل مشترك. وهو يهدف إلى دعم الحكومة اليمنية في بناء القدرات المؤسسية على المستويَيْن المركزي والمحلي لتهيئة اليمن للتعافي وإعادة الإعمار.

الإجراءات	إعداد وثيقة توجيه استراتيجي للحكومة اليمنية
	تنفيذ برامج تجريبية لتعزيز قدرات المؤسسات المركزية والمحلية في ما يتعلّق بالتنسيق وآليات الأخذ بآراء المواطنين والمساءلة وتمكين المناطق
الأثر	دعم إنشاء المؤسسات والتقديم الفوري للخدمات العامة الأساسية
	تمهيد السبيل لتعزيز عمل المؤسسات من خلال العمل على معالجة التحديات الرئيسية ما بعد النزاع

المشاريع القطرية – لبنان: تقريب الإدارة من المواطنين

ورشة عمل حول مشاركة المواطنين، بلدية ضهور شوير، لبنان، ١٧ مايو ٢٠١٩

المشروع

بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، سيدعم هذا المشروع كلّ من الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي والحكومة الرقمية باعتبارهما مكوّنَين رئيسيَين من مكوّنات إصلاح حوكمة القطاع العام. وسيجري تشجيع البلديات المختارة على وضع استراتيجية خاصة بالحكومة المفتوحة لتحديد الأولويات وتوجيه عملها وإقامة الشراكات مع الشبكات المحلية من منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين على المستوى المحلي، فضلًا عن إنشاء نموذج مركز جامع لمبادرات إشراك عامة الناس في الحياة العامة. وستسهّل أنشطة بناء القدرات تنفيذ هذه التوصيات. وأخيرًا، سيتمّ نشر النتائج والممارسات الجيدة من لبنان على المستويَين الإقليمي والعالمي لدعم تعميم ممارسات الحكومة المفتوحة على البلديات الأخرى.

الإجراءات	دعم الحكومة الوطنية في إصلاحاتها المتعلقة بالحكومة المفتوحة
	تدقيق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ممارسات الحكومة المفتوحة في البلديات
	تنظيم أنشطة بناء القدرات في بعض البلديات المختارة لتحسين الحوكمة الرشيدة وتعزيز الديمقراطية
	إنشاء شبكة من منظمات المجتمع المدني الداعمة للحكومة المفتوحة
	تنظيم المؤتمرات لنشر المعلومات على الصعيد الوطني
	دراسة الحكومة الرقمية في لبنان
	تنفيذ إجراءات ودورات تعزّز القدرات بهدف دعم التحوّل الرقمي السليم للقطاع العام
الأثر	دعم الحكومة الوطنية في الالتزام بتوصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة وبشراكة الحكومة المفتوحة
	تعزيز قدرات البلديات على وضع استراتيجيات الحكومة المفتوحة وتصميم عمليات متقدّمة لمشاركة المواطنين في الحوكمة
	دعم التحوّل الرقمي للقطاع العام لتعزيز الرفاه الاجتماعي وإطلاق العنان لإنتاجية الاقتصاد اللبناني

منشورات ٢٠١٨ – ٢٠١٩

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مقبل)، تحديث الإدارة المحلية في منطقة جهة طنجة تطوان الحسيمة

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٩)، تقرير صوت المواطن في تونس: دور الاتصالات والإعلام في تعزيز شفافية الحكومة، دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحوكمة العامة، إصدارات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٩)، تقرير صوت المواطن في المغرب: دور الاتصالات والإعلام في تعزيز شفافية الحكومة، دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحوكمة العامة، إصدارات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٩)، دراسة الحكومة المفتوحة بالمرسى وصيادة وصفاقس في تونس

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٩)، دراسة الحكومة المفتوحة بسلا في المغرب

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٩)، إشراك الشباب في الحكومة المفتوحة: دليل حول الاتصالات

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٩)، الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي لزيادة الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات: تجارب تونس وغيرها من الدول

أهمّ الفعاليات المقبلة

٢٠١٩

الفعاليات الإقليمية

مجموعة العمل المعنية بالحكومة المفتوحة والمبتكرة (مجموعة العمل الثانية)، ٢٨– ٢٩ يناير، لشبونة

مجموعة العمل المعنية بالخدمة العامة والنزاهة (مجموعة العمل الأولى)، ١٨ مارس، باريس

مجموعة العمل المعنية بالإصلاح التنظيمي وسيادة القانون (مجموعة العمل الرابعة)، ٢٨ مارس، لشبونة

مؤتمر المرأة في المنصة الحكومية، ١ يوليو، تونس (يؤكّد لاحقًا)

شبكة كبار مسؤولي الموازنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مجموعة العمل الثالثة، ١٨– ١٩ يوليو، كازيرتا

اجتماع شبكة مسؤولي الصفقات العمومية، نوفمبر (يؤكّد لاحقًا)

المؤتمر الإقليمي للشباب، نوفمبر (يؤكّد لاحقًا)، عمان

الفعاليات القطرية

ورشة عمل حول صياغة دليل للموظفين العموميين حول الوصول إلى المعلومات، ٣٠ يناير، تونس العاصمة

اجتماع تقييمي بين الجهات الفاعلة المعنية لمشروع «الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في تونس»، ٥ فبراير، تونس العاصمة

ورشة عمل حول نهج قائم على المخاطر لتحسين الصفقات العمومية في المؤسسات العامة التونسية، ٦ – ٧ فبراير، تونس العاصمة

بعثة إطلاق برنامج: دعم تنفيذ الممارسات التنظيمية الجيدة في وزارة الصحة ووقاية المجتمع بأبوظبي، ١٩ – ٢١ فبراير، أبوظبي

مشاورات المجتمع المدني حول الوصول إلى المعلومات، ٢٠ فبراير، بيروت

ورشة عمل تعزيز دور وحدات الحكومة في دعم الحوكمة الرشيدة والنزاهة، ١١– ١٢ مارس، تونس العاصمة

المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المغرب حول الحكومة المفتوحة والوصول إلى المعلومات، ١٣ مارس، الرباط

المؤتمر الوطني لإطلاق استراتيجية إدارة المخاطر في الصفقات العمومية، ١٥ مارس، تونس العاصمة

حفل إطلاق رفيع المستوى لخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة في الأردن، ١٧ مارس، عمان

أهمّ الفعاليات المقبلة

ورشة عمل مفتوحة للموظفين في السلك القضائي في اليمن، ١٨ مارس، عمان

جلسات تشاور ومشاورات عامة – صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «نحو نمو شامل: دعم النساء داخل البرلمان ومشاركتهنّ في وضع السياسات العامة في تونس» ،١٨– ١٩ مارس، تونس العاصمة

المؤتمر الوطني حول تحسين التفاعل بين المواطنين وإدارات الخدمات العامة على المستوى المحلي، ٢٥ مارس، تونس العاصمة

ورشة عمل التحقّق من صحّة النتائج والتوصيات الأساسية حول الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، الدراسة المطبقة في الأردن، ٢٧ مارس، عمان

المؤتمر الوطني لإطلاق دليل الموظفين العموميين حول الوصول إلى المعلومات، ٢٨ مارس، تونس العاصمة

تدريب للإدارات اللامركزية في نابل وزغوان على الوصول إلى المعلومات، ١ – ٢ أبريل، تونس العاصمة

ورش عمل مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة حول المؤشرات الأولية لقياس التقدّم المحرز في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، ١– ١٢ أبريل، باريس

اجتماع المجلس الاستشاري لمبادرة الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ١٦ أبريل، باريس

بعثة خبراء وورشة عمل: دعم تنفيذ ممارسات تنظيمية جيدة في وزارة الصحة ووقاية المجتمع بأبوظبي، ٢٤– ٢٥ أبريل، أبوظبي

ورشة عمل حول تحديث الإدارة المحلية، ٢٥– ٢٦ أبريل، طنجة

اجتماع فريق الخبراء المعني بتدابير إصلاح محكمة النقض المصرية، ٢٧ أبريل، القاهرة

ورش عمل مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة حول المؤشرات الأولية لقياس التقدّم المحرز في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، ٢٩ أبريل – ٢ مايو، الرياض

إطلاق برنامج سفراء الشباب المحليين، ٢٩ أبريل، عمان

مؤتمر إطلاق مواثيق المواطنين، يونيو، تونس العاصمة

ورشة عمل حول المشاركة المحلية للشباب (الجامعة المتوسطية حول الشباب والمواطنة الكونية)، ١٠– ١٣ يونيو، مدينة الحمامات

ورش عمل مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة حول إدارة الأداء في المملكة العربية السعودية، ١٧ – ١٨ يونيو، باريس

ورشة عمل حول الاتصال المؤسسي، ٢٠ يونيو، تونس العاصمة

زيارة دراسية – صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «نحو نمو شامل: دعم النساء داخل البرلمان ومشاركتهنّ في وضع السياسات العامة في تونس» ، ٢٤– ٢٨ يونيو، روما

مؤتمر إطلاق التعاون بين لبنان ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٤ يونيو، بيروت

جلسة تشاور حول مشروع خطة العمل الوطنية بشأن الوصول إلى المعلومات، ٢٥ يونيو، بيروت

بعثة تقصي الحقائق حول الحكومة الرقمية، ٢٥ – ٢٦ يونيو، بيروت

ورشة عمل – تفعيل الاتصال المؤسسي للوصول إلى حكومة أكثر شفافية في الأردن، ٢٦ يونيو (تؤكد لاحقًا)، عمان

مشاورات عامة حول الوصول إلى منظومة الشراءات العمومية على الخط بتونس "TUNEPS" وسهولة استخدامها، يونيو، سبتمبر، تونس والمناطق المختارة

اجتماع تقييم وتنسيق للشركاء في المشروع، يوليو، تونس العاصمة

برنامج تدريبي لوحدات الحوكمة، يوليو–نوفمبر، تونس العاصمة والمناطق المختارة

أهمّ الفعاليات المقبلة

برنامج تدريبي للمفتّشين، يوليو–ديسمبر، تونس العاصمة

برنامج تدريبي للمراقبين، يوليو–سبتمبر، تونس العاصمة

ورشة عمل حول مشاركة الشباب على المستوى المحلي، ٢ يوليو، سلا (المغرب)

برنامج تدريبي للجنة التنفيذ المعنية بالحكومة المفتوحة، ٣ يوليو، الرباط

ورشة العمل التدريبية الأولى- برنامج سفراء الشباب المحليين، ٥-٦ يوليو (تؤكّد لاحقًا)، عمان

شبكة كبار مسؤولي الموازنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – إعداد موازنة قادرة على إحداث تأثير في المجتمع: إعداد موازنة مراعية للمساواة بين الجنسَين وداعمة للشباب وأهداف التنمية المستدامة، ١٨– ١٩ يوليو، كازيرتا

اجتماعات «قابل ممثّلي حكومتك» في ١٢ محافظةً وبرنامج سفراء الشباب المحليين في مدينة البتراء، يوليو (تؤكّد لاحقًا)، الأردن

ورشة عمل بعنوان «نحو إعداد دليل حول الاتصال المؤسسي في المغرب»، يوليو (تؤكّد لاحقًا)، الرباط

مراجعة النظراء لتنفيذ توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة، سبتمبر، الرباط

إطلاق منشور «تحديث الإدارة المحلية في منطقة جهة طنجة تطوان الحسيمة»، سبتمبر، الرباط

معسكرات المواطنة الفاعلة على المستوى المحلي –برنامج سفراء الشباب المحليين، سبتمبر (تؤكّد لاحقًا)، الأردن

برنامج تدريبي لمستشاري بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة حول تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، سبتمبر–ديسمبر، تونس العاصمة ومناطق مختارة أخرى

إطلاق رفيع المستوى لمشروع «صوت المواطن: دور الاتصال المؤسسي ووسائل الإعلام في تعزيز شفافية الحكومة في الأردن»، سبتمبر (يؤكّد لاحقًا)، عمان

ورشة عمل في إطار اليوم العالمي للوصول إلى المعلومات، ٢٨ سبتمبر، الرباط (تؤكّد لاحقًا)

نحو خارطة طريق للاتصال المؤسسي في لبنان، سبتمبر (تؤكّد لاحقًا)، بيروت

تدريب منظمات المجتمع المدني على رصد توصيات فحص قابلية ممارسة الفساد، أكتوبر، باجة، سوسة، توزر

ورشة عمل التحقّق من النتائج الأولية لدراسة الحكومة المفتوحة في الأردن، أكتوبر (تؤكّد لاحقًا)، عمان

ورشة عمل مع مكتب رئيس الوزراء، أكتوبر (تؤكّد لاحقًا)، الرباط

ورشة عمل حول تنفيذ الاستراتيجية المغربية الجديدة للشباب، أكتوبر (تؤكّد لاحقًا)، الرباط

مراجعة النظراء للإتصالات العامة والإعلام في الأردن، نوفمبر (تؤكّد لاحقًا)، عمان

ورشة عمل – مراجعة إطلاق الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في الأردن، نوفمبر (تؤكّد لاحقًا)، عمان

مراجعة النظراء للإتصالات العامة والإعلام في تونس، نوفمبر (تؤكّد لاحقًا)، تونس العاصمة

ورشة عمل حول الاتصال المؤسسي ومراجعة النظراء، أكتوبر/ نوفمبر، تونس العاصمة

ورشة عمل حول الوصول إلى المعلومات، أكتوبر/ نوفمبر، بيروت

ورشة عمل حول الوصول إلى المعلومات، أكتوبر / نوفمبر، الرباط

المؤتمر الوطني لمكافحة الفساد، ديسمبر، تونس

المؤتمر الوطني للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، ٥ ديسمبر، تونس

مؤتمر لإطلاق دليل خاص بالإجراءات لوحدات الحوكمة، ديسمبر، تونس العاصمة

يوم إعلامي عن الخدمات المقدّمة من بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة للشركات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثًا، ديسمبر، تونس العاصمة

اجتماع تقييم وتنسيق لأصحاب المصلحة في المشروع، ديسمبر، تونس العاصمة

تدريب حول الوصول إلى المعلومات، ديسمبر، تونس العاصمة

مؤتمر دولي رفيع المستوى حول خطة عمل إصلاح محكمة النقض المصرية الربع الثالث والربع الرابع (يؤكّد لاحقًا)، القاهرة

عرض رفيع المستوى لمنهجية التعميم والتسريع ودعم السياسات الداعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر، الربع الثالث والربع الرابع، (يؤكّد لاحقًا)، القاهرة

٢٠١٨

الفعاليات الإقليمية

دورة تدريبية حول «تعزيز النزاهة وقدرات مكافحة الفساد» في مركز التدريب التابع لصندوق النقد الدولي، ٨ – ١١يناير، الكويت

اجتماع المجلس الاستشاري لمبادرة الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٣ يناير، باريس

الفعاليات القطرية

ورشة عمل فنية بعنوان «اتّباع مسار التحوّل الرقمي في المغرب»، ٢٥ يناير، الرباط، المغرب

ورشة عمل حول الوظيفة العمومية العليا في المغرب، ٢٩ – ٣١ يناير، الرباط، المغرب

تدريب المدربين لبناء قدرات النساء المرشحات في الانتخابات المحلية، ٣ – ٤ فبراير، تونس العاصمة، تونس

إطلاق مشروع خاص بالصفقات العمومية «بناء القدرات في مجال الصفقات العمومية في الجزائر»، ٦ فبراير، الجزائر العاصمة

مشاركة الجزائر في القمة العالمية للحكومات، ١٠– ١٢ فبراير، دبي، الإمارات العربية المتحدة

الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجموعة العمل الثانية المعنية بالحكومة المفتوحة والمبتكرة، ١٣ فبراير، دبي، الإمارات العربية المتحدة

ندوة وورشة عمل حول تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية، ١٣ – ١٤ فبراير، الجزائر العاصمة، الجزائر

ورشة عمل حول إدارة مخاطر الصفقات العمومية مع الهيئة العليا للطلب العمومي، ١٩ فبراير، تونس العاصمة، تونس

ورشة عمل للمؤسسات العامة والشركات الصغيرة والمتوسطة حول توسيع نطاق وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الصفقات العمومية، ٢٠ فبراير، تونس العاصمة، تونس

ورشة عمل للمراقبين والمفتشين حول مبادئ إدارة المخاطر، ٢٠– ٢١ فبراير، تونس العاصمة، تونس

ورشة عمل حول نهج ومنهجيات مراقبة الأداء، ٢٢ فبراير، تونس العاصمة، تونس

اجتماع تشاوري حول البرنامج التدريبي «إشراك الشباب في الحوكمة على المستوى المحلي في الأردن» كجزء من مشروع صندوق التحوّل لمنطقة الشرق

أهمّ الفعاليات المقبلة

الأوسط وشمال أفريقيا للشباب، ٢١ فبراير، عمان، الأردن

دراسة الحكومة المفتوحة بالمرسى وصيادة وصفاقس: عرض تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ١٣ مارس، تونس العاصمة، تونس

الحكومة المفتوحة في تونس: إطلاق المشاورات بشأن خطة العمل الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة، ١٤ مارس، تونس العاصمة، تونس

إعداد خطة اتصال داعمة للحكومة المفتوحة في تونس، ١٥ مارس، تونس العاصمة، تونس

تدريب المدربين من الموظفين العموميين على الوصول إلى المعلومات (ولايات قابس وتطاوين ومدنين)، ٨ – ٩ مارس، جربة، تونس

تدريب النساء المرشحات في الانتخابات المحلية، ٣ – ٤ مارس في القيروان و١٠ – ١١ مارس في تونس العاصمة، القيروان، تونس

جلستا تشاور لاختبار نتائج تقييم النساء المرشحات في الانتخابات المحلية، ٥ مارس في القيروان و١٢ مارس في تونس العاصمة، تونس

الهيكل التنظيمي لبرنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية

الرئيس المشارك لبرنامج الحوكمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
تونس

السيد رياض المؤخر

الأمين العام للحكومة

الرئيس المشارك لبرنامج الحوكمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
الاتحاد الأوروبي

السيد روبرت شلجلميلش

سفير، ممثل دائم للاتحاد الأوروبي لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الشبكات الإقليمية

- ١. النزاهة والخدمة العامة
- ٢. الحكومة المفتوحة والابتكار
- ٣. كبار مسؤولي الموازنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- ٤. الإصلاح التنظيمي وسيادة القانون
- ٥. مجموعة العمل المعنية بـ «المرأة في المنصّة الحكومية»
- ٦. مجموعة التفكير في الحكومة المحلية
- ٧. شبكة ممارسي الصفقات العامة

- المجلس الاستشاري للمجتمع المدني
- مركز تدريب MENA-OECD في كاسيرتا (إيطاليا)

الشركاء الإقليميون

البنك الإسلامي للتنمية

البنك الأفريقي للتنمية

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

المركز الأفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)

شركاء دوليون

المفوضية الأوروبية

وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، اليونيسيف، الإسكوا، إلخ)

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

شراكة الحكومة المفتوحة

الاتحاد من أجل المتوسط

المعهد الدولي للعلوم الإدارية

مؤسسة آنا ليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات

الجهات المانحة ٢٠١٦ – ٢٠١٩

البرنامج الإقليمي

إسبانيا

الولايات المتحدة الأميركية

إيطاليا

أبوظبي والحكومة الاتحادية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

قطر

مشاريع وطنية

المانيا

المملكة المتحدة

مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية

صندوق التحول للشرق الأوسط
وشمال أفريقيا التابع لشراكة دوفيل
لمجموعة الدول السبع الكبار

إسبانيا

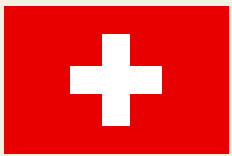
سويسرا

الإتحاد الأوروبي

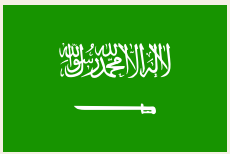
المملكة العربية السعودية

إيطاليا

برنامج الحوكمة
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

للإتصال
السيدة ميريام علام
رئيسة البرنامج
برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Miriam.Allam@oecd.org
www.oecd.org/mena/governance